م ع ك النقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري



م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/436 إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري الأحد 25 حزيران، 2023 June كيا

M E A K Weekly Economic Report No. 436 prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry



موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów



لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/436 إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفرى الأحد 25 حزيران، 2023 June عربران،

M E A K Weekly Economic Report No. 436

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Weekly Economic Report No. 436 Link to download the report as a PDF:

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics. economists. decision-makers followers, to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 436 رابط تحميل التقرير بصيفة بي دي أف:

التقرير حصيل<mark>ة متابعة ل</mark>لإعلام الاقتصادي والشبكة <mark>العنكبوتية. أضعه</mark> بتصرف الأكاديميين <mark>والاقتصاديين</mark> وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفى، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلى نفسى من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/436 إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري الأحد 25 حزيران، 2023 June 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 436

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry Contents

1 – سقوط لـ الدولار تحذيرات من ضربة اقتصادية عالمية
2 – هل تحل العملة المحتملة لـ"بريكس" محل الدولار قريبا؟ 6
3 – تراجع الهيمنة المالية لأميركا ، وضعف الدولار 8
4 - قائمة الدول الأكثر انتاجا للقمح في العالم احصاءات 202311
7- "بريكس" والرد على "السبع الكبار"
6 – لمواجهة هيمنة الدولار مجموعة بريكس تصدر عملة جديدة 22
7 - India's exports to Germany may get adversely impacted due
24to recession: Exporters
27 8 - OPEC+ dalej tnie produkcję. Chce wyższych cen ropy
9 - Now income proof mandatory for Rs $10\ \text{lakh}$ investments in
30small savings schemes
30 small savings schemes 3410 – Banks, CBI spar over nod for action on fraud loans
3410 – Banks, CBI spar over nod for action on fraud loans
3410 – Banks, CBI spar over nod for action on fraud loans 3711 – Higher costs for new deposits may hit bank margins
3410 – Banks, CBI spar over nod for action on fraud loans 37 11 – Higher costs for new deposits may hit bank margins 39 تريليون دولار رأس مال البورصات العربية 4.3 – 12
 3410 - Banks, CBI spar over nod for action on fraud loans 37 11 - Higher costs for new deposits may hit bank margins 39 نولار رأس مال البورصات العربية عربياً وعالمياً 13 46 غلاء المعيشة عربياً وعالمياً 13

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2023/436 إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري الأحد 25 حزيران، 2023 June

M E A K Weekly Economic Report No. 436 prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

000000

أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي:

 1 - سقوط لـ الدولار.. تحذيرات من ضربة اقتصادية عالمية وانهيار عملاق قادم

الإِثنين 05/يونيو/2023 - 10:10 م

الشهير، روبرت كيوساكي، من الركود القادم في أمريكا، كما قارن الدولار الأمريكي بالفقاعة الضخمة "المنطاد" الذي يهبط وتحاول الحكومة "ضخه للارتفاع."

في الواقع، كان كيوساكي يناقش المشهد الاقتصادي الحالي، منتقدا النظام المالي والتعليمي في الولايات المتحدة باعتباره "شيوعيا" و "إجراميا"، فضلا عن عملته الورقية باعتبارها عديمة القيمة والقمامة، بينما يروج للذهب والفضة.

وقال كيوساكي: "نظامنا المالي متطور للغاية، وما زلنا لا نعلم أي شيء عن المال... لا أستطيع أن أصدق ذلك. من الأفضل أن نبدأ في التحول، وليس مجرد الحصول على التعليم".

من وجهة نظر كيوساكي، يتضمن هذا التحول تجاوز "مجرد الذهاب إلى المدرسة والحصول على وظيفة" حيث لا يمكنك فقط إعطاء شخص ما المال

أو إرساله إلى المدرسة، وهو ما يعتقد أنه لا يعلم ما يكفي عن التمويل والاقتصاد، ولهذا السبب "لا يعرف الفقراء الفرق بين المال الحقيقي والمال المزيف".

وأضاف: "لقد علمنا نظامنا المدرسي العمل من أجل أموال مزيفة.. الذهاب إلى المدرسة، والحصول على وظيفة، والعمل الجاد، وتوفير المال، والخروج من الديون، والاستثمار في سوق الأسهم... أنا منزعج جدا مما يحدث في أنظمة مدرستنا. أنت فقط لا تأخذ شخصا فقيرا وتعطيه المال. ما أقوله هو، علينا أن نبدأ في التحول."

وأوضح أن "الحكومة "فجرت الاقتصاد في هذه الفقاعة الضخمة.. ترى ذلك المنطاد معلقا هناك، هذا هو المنطاد الذي ينفخه الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا في الاقتصاد، وهذا الجندول الصغير هناك معلق تحت هذا المنطاد، لذلك كان يضخ كل هذه الأموال المزيفة في النظام، ونحن في الواقع في حالة كساد منذ عام 2007."

سقوط كل شي

وأضاف: "وبدلا من ترك الشيء ينهار، استمروا في ضخ الأموال وأسعار الفائدة تنخفض، وأسعار الفائدة ترتفع، وكل هذا. ولكن الآن المنطاد مفرغ من الهواء، لذلك هناك، هذا المنطاد يسقط، وهم يحاولون ضخه مرة أخرى عن طريق طباعة كل الأشياء التي يقومون بها".

وكبديل لذلك، لطالما دعا كيوساكي إلى الاستثمار في الذهب والفضة، وهو ما يفضله على النقود الورقية والأسهم لأنها غير قابلة للطباعة. https://www.elbalad.news/5796985

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

2 - هل تحل العملة المحتملة لـ"بريكس" محل الدولار قريبا؟

© Sputnik . Aleksey Nikolskyi /

طلبت مجموعة دول "بريكس" من بنك التنمية الجديد ومقره شنغهاي، إرشادات حول كيفية إنشاء عملة مشتركة جديدة محتملة لتسهيل تنمية الاقتصاد العالمي وحماية أعضاء المجموعة من العقوبات الغربية.

أثارت تلك الخطوة تساؤلات حول إمكانية أن تحل عملة "بريكس" الموحدة محل الدولار الأمريكي، وهو ما يراه مراقبون دوليون ممكنا في ظل الظروف الراهنة.

يقول أشرف باتيل، الباحث البارز في معهد الحوار العالمي وعضو شبكة "بريكس "في جنوب أفريقيا، لوكالة سبوتنيك إن العملة الاحتياطية المقترحة من قبل مجموعة دول بريكس يمكن أن تضمن الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال حماية الدول من العقوبات الغربية والأزمات المالية.

وأضاف باتيل أن "العالم حاليا عالق في العديد من الانقسامات الجيوسياسية متعددة المستويات، والبريكس لديها القدرة على توفير استقرار اقتصادي واسع القاعدة، مع إنشاء منصات بديلة في نفس الوقت في المجالات الرئيسية، أحدها هو العملة الاحتياطية لـ"بريكس."

ووصف الخبير الاقتصادي العملة الاحتياطية لدول "بريكس" بأنها أكثر الاحتمالات الواعدة، حيث أنها يمكن من خلال العمل على المستويات الثنائية (الصين والبرازيل) والمستويات الإقليمية (البرازيل والأرجنتين) أن تزيد التدفقات التجارية.

وبحسب باتيل، فإنه يمكن للعملة الاحتياطية لدول "بريكس" أن تمنح السلع المنتجة في بلد واحد إمكانية الالتفاف على القيود التجارية بين دولتين من خلال تصديرها إلى بلد ثالث ثم إعادة تصديرها منها.

وفي الأول من يونيو/ حزيران، جمعت مجموعة بريكس (وهي اختصار للبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) وزراء خارجية دولها، بالإضافة إلى نظرائهم من عدة دول مثل السعودية والإمارات ومصر وكازاخستان في قمة لمدة يومين في كيب تاون.

أعقب ذلك الاجتماع إعلان البريكس أنها قد تستكشف قريبا إمكانية إنشاء عملتها الخاصة لتجاوز التقيد بالدولار الأمريكي، وذلك بعدما أصبحت العقوبات الشاملة التي فرضها الغرب على روسيا بمثابة جرس إنذار للاقتصادات الناشئة في جميع أنحاء العالم.

توصلت دول البريكس إلى مقترحات مختلفة حول إمكانية أن تحل عملة "بريكس" محل الدولار، من بينها أن يتم تأمين العملة الموحدة الجديدة ليس فقط بالذهب، ولكن أيضا من خلال مجموعات أخرى من المنتجات، مثل العناصر الأرضية النادرة.

يذكر أن الرئيس البرازيلي، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، كان قد صرح بأن الوقت قد حان لأمريكا اللاتينية ودول "بريكس" للابتعاد عن العملة الخضراء لتعزيز التجارة متعددة الأطراف والتنمية الاقتصادية لجنوب الكرة الأرضية.

https://sputnikarabic.ae/20230605/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%AD%D9%84-

[%]D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-

[%]D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%AA%D9%85%D9%84%D8%A9-

[%]D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-

[%] D9%82% D8%B1% D9%8A% D8%A8% D8%A7% D8%9F-1077751737. html

م ع ك النقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

3 - تراجع الهيمنة المالية لأميركا ، وضعف الدولار

الدكتور قحطان السيوفي، 2023 / 5 / 8

إن التطورات الكبيرة التي شهدها العالم من فيروس كورونا، إلى اندلاع الحرب الأوكرانية، انعكست على الاقتصاد العالمي وعلى سعر صرف الدولار الأخرى. العملات مقابل يرى المحللون أن مسببات ارتفاع الذهب تتنوع في تفسيراتها بين ما تؤكد على »أفول شمس» الدولار ونهاية الهيمنة المالية للولايات المتحدة، وتلك التي ترجع ذلك إلى التقلبات في أسعار الذهب تبعاً للدورات الاقتصادية، والوقائع تشير إلى أن اللجوء للذهب من جميع المستثمرين والبنوك المركزية عادة يقابله تراجع في قوة الدولار، وقد بلغ الدولار قمته السعرية قرب 115 نقطة في أواخر أيلول 2022، ومنذ ذلك الوقت والدولار يواصل النزول إلى حالياً. نقطة 101 مستوبات سجل الدولار انخفاضاً ملحوظاً في 22 آذار 2023 بعد قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة ربع نقطة مئوية، في ظل توقعات بانخفاض أكبر، حال تخلف واشنطن عن سداد ديونها الخارجية. انخفضت نسبة الاعتماد على الدولار الأميركي في احتياطيات البنوك المركزية إلى ما دون 60 في المئة، وذلك لأول مرة منذ أكثر من 25 عاماً. كما يُلاحظ تراجع قوة الدولار كعملة احتياطيات من جهة، وتراجع في الاعتماد عليه كعملة رسمية للتبادل التجاري بين الدول. وترافق ذلك بمؤشرات لتحالفات دول كبرى لقصر تعاملاتها التجارية على عملات غير الدولار الأميركي، من جانب آخر نجد أن أحد مسببات ارتفاع الذهب هو تنامي مشاعر الخوف تجاه احتمالية عدم قدرة الحكومة الأميركية

على مواصلة الاقتراض بسبب تحجيم الدين الأميركي من الكونجرس، لأن مثل هذه التطورات تضعف من قوة الدولار، وتجعل المستثمرين يلجؤون إلى ملاذات آمنة غير الدولار. مع تزايد العقوبات الغربية على روسيا بعد الحرب الأوكرانية، بدأت روسيا بتغيير قواعد التمويل التجاري واستبدال التعامل بالدولار واليورو في تجارتها الخارجية.

على أن يستكملوا الأرضية اللازمة لاعتماد اليوان الصيني والروبل لروسي، كعملتين بديلتين، وهذا يحتم على الصين وروسيا تأسيس نظام تمويل، يقلل من هيمنة الدولار على المعاملات التجارية بين الدول، في وقت تتسارع فيه خطوات عديد من الدول والتكتلات إلى الحد من هيمنة الدولار على التعاملات التجارية حول العالم، وبدأ ذلك من خلال التوجه نحو التعامل بالعملات الوطنية للدول على الصعيد الثنائي، ما يُسهم في تعريض الدولار لتحديات مستقبلية واسعة تتجدد معها التساؤلات حول بداية النهاية لهيمنة الدولار في التطورات.

مجموعة «البريكس» تسير نحو التحول عن الدولار الأميركي إلى عملات بديلة، وقد كتب الاقتصادي المعروف والحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية البروفيسور الأميركي جوزيف ستيجليتز في «الفاينانشال تايمز» في نيسان 2023أن لا ثقة بالاحتياطي الفيدرالي الأميركي الذي خسر ورئيسه المصداقية على كل الجبهات.. مع التضخم وضعف الدولار وتراجع هيمنته.

يرى المراقبون أن أي تخلف للولايات المتحدة عن سداد ديونها يؤدي إلى تغيير التصنيف السيادي لديونها، وبالتالي يؤدي للسيناريوهات التالية:

الأول يتمثل في هروب المستثمر الأجنبي من حيازة الدولار الأميركي كعملة الدخار واستثمار، والثاني يتمثل في ارتفاع كلفة الاستدانة لاحقاً، إضافة إلى مزيد من العجز في الموازنات ومزيد من طباعة الدولار، والثالث، هروب الرساميل الأجنبية خوفاً من انهيارات كبيرة محتملة في عدة قطاعات بما في ذلك

يؤكد الخبراء أن ثمة مخاوف إزاء أزمات السيولة التي تعرضت لها البنوك الأميركية، والتوقعات بتكرار الأزمة في بنوك أخرى، على غرار أزمة بنك سيليكون فالي»، والآن بدأت سيطرة العملة الأميركية كعملة احتياط رئيسية في العالم تهتز ؛ حيث تبحث الصين وروسيا وفنزويلا والبرازيل ودول أخرى، عن طرق جديدة للتخلي عن الدولار لمصلحة عملات أخرى مثل اليوان الصيني.

يتوقع الخبراء نهاية سيطرة الدولار على العالم في غضون العقدين القادمين، وسط التآكل البطيء لقيمته وضعفه كعملة احتياطية في العالم والزيادات في سعر النفط وتراجع الولايات المتحدة في إنتاجه مع احتمالية تخلف واشنطن عن سداد الديون وبالتالي استمرار تراجع قيمة وهيمنة الدولار، بالمقابل هناك تنام ملحوظ للمشاعر السلبية ضد الهيمنة المالية والنقدية للولايات المتحدة التي تستخدم من الولايات المتحدة في فرض العقوبات المالية على الأخرى.

الواقع يشير إلى بداية «أفول شمس» الدولار، مع تراجع الهيمنة المالية للولايات المتحدة، والتساؤل سيستمر عن البديل هل الذهب أو عملة أخرى أو عدة عملات في آن واحد؟

الدكتور قحطان السيوفي، 2023 / 5 / 8

4 - قائمة الدول الأكثر انتاجا للقمح في العالم احصاءات 2023

Dzayer info أرسل بربدا إلكترونيامنذ 8 ساعات



وأظهرت الدراسات الإحصائية أن الدول التي احتلّت قائمة أكبر 10 دول منتجة للقمح في العالم والتي سنتعرف عليها في هذا المقال لم تتضمن أية دولة عربية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن مصر تحتل المرتبة الأولى عربيًا كأكبر دولة منتجة للقمح بما يعادل 9 ملايين طن سنوبًا، وعلاوة على ذلك قد صُنّفت أيضًا كأكبر دولة مستوردة للقمح عالميًّا، إليكم الآن معلومات عن أكبر 10 دول منتجة للقمح في العالم.

جمهورية الصين الشعبية

أكبر دولة منتجة للقمح حول العالم

تحتل الصين المرتبة الأولى كأكبر دولة منتجة للقمح حول العالم، بإنتاج هائل يصل لحوالى 136 مليون طن سنويًا، حيثُ تمتلك الصين مساحة تبلغ حوالى 24 مليون هكتار مخصصة لزراعة القمح فقط، ويمثل إنتاج الصين 17.4% من الإنتاج العالمي للقمح.

كما يأتى اهتمام الصينيّين بالقمح باعتباره المكون الأساسي لبعض أنواع المأكولات الرئيسة في المطبخ الصيني، وتزدهر صناعة القمح في الصين نظرًا لتوفر الوديان والأنهار والظروف المناخية المناسبة لنمو هذا النبات. جمهورية الهند

بإنتاج يعادل حوالي 109 مليون طن سنويًا من القمح، تعتبر الهند ثاني أكبر الدول المنتجة للقمح حول العالم، ويمثّل إنتاجها 13.5% من إنتاج القمح العالمي. وتنتشر زراعة القمح في معظم أراضي الهند، وقد جرى تخصيص 13% من مساحة الهند الإجماليّة لزراعة القمح فقط.

يعتبر القمح ثاني أهم المحاصيل الغذائية المزروعة في الهند بعد الأرز، حيث يعتمد مئات الملايين من الهنود على القمح بشكل أساسي في مأكولاتهم اليومية. ويمثل إنتاج الهند من القمح حوالي 8.7% من إنتاج القمح حول العالم. وقد صرّحت وزارة الغذاء الهندية بتوقّع انخفاض إنتاجها السنوي إلى 105 مليون طن ضمن العام الحالي. (2022)

روسيا الاتحادية

إنتاج القمح العالمي

ثالث أكبر الدول المنتجة للقمح حول العالم، حيثُ يبلغ إنتاج روسيا من القمح سنويًا حوالي 86 مليون طن، وتمثّل 9.7% من إنتاج القمح العالمي. كما احتلت روسيا المرتبة الخامسة في قائمة أكبر الدول المصدّرة للقمح لغاية سنة 2011 وذلك طيلة خمس سنوات متتالية، وأصبحت الأولى عالميًا بتصدير القمح بحلول عام 2020.

يتم زراعة القمح الشتوي بشكل أساسي في روسيا، وذلك في الأراضي المحيطة بمدينة موسكو الواقعة غرب روسيا، حيث تتم زراعة هذا القمح بين شهر آب/أغسطس وأول أسبوع من تشرين الأول/أكتوبر، ثم يتم حصاده بين شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس من السنة التالية.

الولايات المتحدة الأميركية

تنتج أميركا حوالي 47 مليون طن سنويًا من القمح، وبذلك تحتل المرتبة الرابعة بين أكبر 10 دول منتجة للقمح حول العالم، ويمثّل إنتاج القمح في أميركا 6.8% من إنتاج القمح العالمي. وفي السنوات الأخيرة شهدت الدولة زيادة ضخمة في إنتاج أطنان القمح السنويّ في أراضيها، ممّا جعلها في تنافس نسبيّ مع روسيا على المرتبة الثالثة بقائمة أكبر منتجي القمح في العالم.

كما تقوم الولايات المتحدة بإنتاج ثماني أنواع مختلفة من القمح، حيث يمثل القمح الشتوي حوالي 75% من القمح المُنتج فيها، بالإضافة إلى أنواع أخرى مثل القمح القاسي والقمح الربيعي والأبيض الناعم وغيرها. ويتم تصدير 50% من إنتاج القمح في أميركا، ممّا يؤمن عائدات ضخمة للبلاد تصل إلى 9 بليون دولار سنويًا.

فرنسا

يبلغ إنتاج فرنسا السنوي من القمح حوالي 37 مليون طن سنويًا، ممّا يجعلها أكبر دولة منتجة للقمح في أوروبا وصاحبة المركز الخامس في إنتاج القمح حول العالم. حيثُ يمثّل الإنتاج الفرنسي من القمح حوالي 5.3% من الإنتاج العالمي.

تتمّ زراعة القمح في جميع أنحاء البلاد، وتتولى المناطق الواقعة وسط البلاد مهمّة الإنتاج الأكبر من القمح بنسبة 16% من الإنتاج الكلي للقمح في فرنسا. القمح الشتوي هو الصنف الرئيسي للقمح المزروع في هذه البلاد، حيثُ تتم زراعته في فصل الخريف ويتم الحصاد في شهر آب/أغسطس من السنة التالية.

أستراليا

يعتبر القمح من أهم المحاصيل الشتوية في أستراليا بإنتاج سنويّ يبلغ 32 مليون طن، ممّا يجعلها في المرتبة السادسة في قائمة أكبر 10 دول منتجة للقمح في العالم. وتعد مناطق أستراليا الغربية وفيكتوريا ونيوساوث، ويلز وكوينزلاند هي أكبر المناطق المنتجة للقمح فيها، حيثُ تتم زراعة المحصول في أشهر الخريف، ثمّ يتم حصاده في الربيع أو الشتاء. وتعد أستراليا الغربية من أكبر مصدّري القمح لبعض دول آسيا والشرق الأوسط، بعائدات سنوية تصل إلى 2 مليار دولار.

كندا: يعتبر القمح في كندا أهم محصول زراعي في البلاد، حيث تأتي كندا في المرتبة السابعة من ضمن أكبر 10 دول منتجة للقمح في العالم بإنتاج يبلغ 30 مليون طن سنويًا.

يتم زراعة أنواع مختلفة من القمح في كندا مثل القمح الشتوي والقمح الربيعي الداكن والقمح القاسي وغيرها، وذلك لما تتمتع به كندا من مناخ يتميز بأمطاره الغزيرة، ممّا يزيد من فرصة نمو القمح على أراضيها.

باكستان: يعتبر القمح عنصرًا غذائيًّا رئيسيًّا

تنتج باكستان 26.5 مليون طن سنويًا من القمح، حيثُ يعتبر القمح عنصرًا غذائيًا رئيسيًا يدخل في تصنيع معظم الوجبات الغذائية للشعب الباكستاني، يتم زراعة القمح في جميع أنحاء الباكستان، وتشتهر منطقتي البنجاب والسند بإنتاج الكمية الأكبر من القمح الباكستاني.

ويعود ذلك لتوفر التربة الخصبة المناسبة لزراعة القمح بالقرب من نهر السند، وبذلك تعد دولة باكستان من اكبر الدول المنتجة للقمح حول العالم.

أوكرانيا: شهدت أوكرانيا في الفترة الممتدة بين عامي 2013 و 2014 و زيادة ملحوظة في نسبة إنتاج القمح ضمن أراضيها، ممّا جعلها من اكبر الدول المصدرة للقمح حول العالم، حيث يصل إنتاج دولة أوكرانيا من مادة القمح لحوالي 26 مليون طن سنويًا. كما اشتهرت أوكرانيا باسم سلة الخبز في أوروبا وذلك نظرًا لإنتاجها للنوع الأحمر الصلب من القمح الشتوي، والذي يستخدم في صناعة الخبز.

وفي العام 2022 أثّرت الحرب الروسية الأوكرانية على تصدير القمح من كلا الدولتين نحو الدول المختلفة، مثل مصر وإندونيسيا، حيث شهدت أسواق كلتا الدولتين ارتفاعًا ملحوظًا في أسعار الخبز، مع العلم بأنهما تحتلان الصدارة بين مستوردي القمح عالميًّا.

كما أثرت الحرب على تركيا أيضًا، حيثُ شهدت ازديادًا ملحوظًا في إنتاج القمح، ووصلت تلك الزيادة إلى نحو 30% عن العام الماضي، وذلك بهدف تأمين احتياجات سكّانها وضمان استمرارية تصديرها للقمح لـ150 دولة حول العالم.

ألمانيا: تعتبر ألمانيا واحدة من الدول الأعلى إنتاجًا للقمح في الاتحاد الأوروبي، وتحتل المرتبة الأخيرة في قائمة أكبر 10 دول منتجة للقمح في العالم بإنتاج سنوي يبلغ 24 مليون طن، تتم زراعة القمح الشتوي في جميع أنحاء البلاد وخصوصًا وسط ألمانيا، وفي حال كان المناخ مستقرًا وملائمًا للزراعة، فإن زراعة القمح تتم في شهر تشرين الأول/أكتوبر وحصاده في آب/أغسطس ضمن السنة التالية.

تجدر الإشارة إلى أن كل دولة من الدول الآنفة الذكر من الممكن أن تمر بمنعطفات إيجابية أو سلبية كالحروب والكوارث الطبيعية مثلًا، وبالنتيجة

ستنعكس تلك المنعطفات على ترتيب الدولة ضمن قائمة أكبر الدول المنتجة للقمح حول العالم تقدمًا أو تراجعًا.

ولا بد لنا أن نشهد بأن كل دولة قادرة على إنتاج القمح بكميات كبيرة هي دولة تمتلك أحد أهم عناصر الحياة البشريّة، وبالتالي فهي تمتلك أكبر تجارة رابحة طالما استمرت هذه الحياة على كوكب الأرض. وقد شهد التاريخ على نشوء الكثير من الحضارات القديمة والتي كان نبات القمح عصب تطورّها، كالحضارة الفرعونية والبابلية وغيرها. ولهذا السبب تنافست البلاد على تجارة القمح منذ قديم الأزل حتى يومنا هذا إلى حد الصراعات، ممّا يثبت أن أصل نشوء أيّ حضارة هي عافية البشر في تلك الحضارة بالدرجة الأولى.

عالميا.	14	المرتبة	فرنسا
عالميا.	17	المرتبة	باكستان
عالميا.	18	المرتبة	إسبانيا
عالميا.	21	المرتبة	النيجر
عالميا.	28	المرتبة	إيطاليا

الأراضي الصالحة للزراعة هي أراضي تكونت منذ ملايين السنين لأسباب جغرافية وبيئية وجيولوجية ، لإعادة تكوين 1 سم من الأرض الخصبة قد تحتاج لمئات أو آلاف السنين.

https://dzayerinfo.com/%d9%82%d8%a7%d8%a6%d9%85%d8%a9-

[%]d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84-

[%]d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%83%d8%ab%d8%b1-

[%]d8%a7%d9%86%d8%aa%d8%a7%d8%ac%d8%a7-

^{/%}d9%84%d9%84%d9%82%d9%85%d8%ad-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

5 - "بريكس" والرد على "السبع الكبار"

عمار ديوب، 04يونيو 2023

FacebookTwitterWhatsAppانث



وزراء خارجية دول <mark>بريكس بعد اجتماعهم في كيب تاون (1/6</mark>/2023/**G**etty)

بدأت المشاورات بين روسيا والصين والبرازيل والهند منذ 2006 بخصوص الموقف من السيطرة الأميركية على المؤسسات الدولية والبنك الدولي ومجلس الأمن، وضرورة أن تغيّر الدول الصناعية العظمى من سياساتها، وتستوعب مطالب الدول النامية، كالهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، وسواها، بالتمثيل بالمؤسّسات السابقة، وباستمرار هذه المؤسّسات بآلياتها ذاتها، انبثقت مجموعة البربكس في 2011. إذا هناك تفكير قديم من الدول الأمركية. بمواحهة الهيمنة في الأيام الأولى من شهر يونيو/حزيران الجاري، عُقِدَ لقاء وزاري في جنوب أفريقيا، لمجموعة بريكس، تحضيراً الاجتماع رؤسائها في أغسطس/ آب المقبل (الصين، روسيا، الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا) وعلى طاولة البحث: توسعة المجموعة، والتفكير بعملةٍ دوليةٍ جديدة، واستخدام العملات المحلية في التجارة بين هذه الدول. هناك أيضاً 16 دولة تود الانضمام، وهي من قارّات مختلفة، ومنها 13 دولة، تقدّمت بطلب رسمى، ومنها عدّة دول عربية. هذه أحداث بالغة التأثير في العلاقات الدولية؛ قبل أيام اجتمع قادة منظومة السبع الصناعية الكبار في اليابان، وأصدروا بيانات إدانة لروسيا وتحذير الصين

من "الإكراه الاقتصادي" وتهديدها أمن المحيطين، الهندي والهادئ، وتايوان، وقد أبدت بكين استياءً شديداً واحتجّت رسمياً لدى الدول السبع.

أهم وأخطر ما تواجهه الولايات المتحدة حالياً قضية العملة الدولية البديلة بين منظومة البريكس

منظومة البربكس اقتصادية بشكل أساسي، وهناك اتفاقيات سياسية وأمنية وثقافية فيما بين دولها. الأحداث العالمية ما بعد كورونا والحرب الروسية على أوكرانيا، والخلافات التجارية والاقتصادية الكبيرة بين الصين وأميركا، تدفع إلى انتهاج سياسات أكثر تشدّداً ضد الهيمنة الأميركية على العالم. أهم وأخطر ما تواجهه الولايات المتحدة حالياً قضية العملة الدولية البديلة بين منظومة البربكس، والتي تضع لنفسها هدفاً للسيطرة على العالم في 2050، وهي تشمل أكثر من 40 % من سكان العالم، وأصبح الناتج الإجمالي العالمي لها "31 %" وأكبر من مجموعة السبع "30 %". الصعود الاقتصادي لهذه المجموعة يَظهَر من خلال أن دولها الأساسية تعدّ من الدول النامية والصناعية، ومستاءة للغاية من استخدام الدولار عملة دولية للتجارة، ومن شروط البنك الدولي للإقراض، وهناك تحدّيات المناخ. ولهذا تمَّ الاتفاق على تشكيل بنك "التنمية الجديد" في 2015، وهناك بنك للاحتياط في الصين أيضاً، بقصد إعانة الدول المنهارة اقتصادياً، وهناك منظمة شنغهاي المهمة. للتصريحات المتشدّدة الأخيرة لمجموعة السبع ضد روسيا كل الأسباب. أمّا التصريحات ضد الصين، فتعنى أن أميركا بصفة خاصة تشعر بالخطر الحقيقي، وليس هامشياً قول رئيس وزراء بريطانيا، وهو أبرز حليف لواشنطن، في الاجتماع "إن الصين هي التحدّي الأكبر في عصرنا" وكذلك تغيير الولايات المتحدة سياساتها الأمنية الاستراتيجية باتجاه الصين ومنذ أكثر من

عقد. ويشار إلى هذا بنقل أولوياتها من الشرق الأوسط إلى آسيا وتشكيل أحلاف عسكرية جديدة (أوكوس) مناهضة للصين.

يشكّل تعافي الاقتصاد الصيني، وضخامة القطاع الصناعي فيه، وضرورة إمداد السلاسل التجارية الدولية مع أوروبا خصوصا، حاجة ماسّة لأوروبا

يأتي اجتماع وزراء بربكس بلحظة مفصليةٍ في العلاقات الدولية، فالخلاف بين روسيا والصين من ناحية وأميركا وبريطانيا واليابان، والى حدٍ ما الاتحاد الأوروبي في غاية التصعيد. مشكلة مجموعة السبع أنها تتعرض لأزمة اقتصادية شديدة "التضخّم فالانكماش فالركود"، وتابعها العالم من خلال رفع سعر الفائدة في أميركا ولحقت بها أوروبا ودول الخليج ودول كثيرة، وكذلك من خلال انهيار مجموعة من البنوك وافلاس شركات عديدة وارتفاع نسب البطالة، وأخيراً هناك خلافات تتعلق بالثورة التقنية الجديدة التي يقودها الذكاء الاصطناعي، وتختلف حول التعامل معها كلّ من الصين وأميركا كذلك. تؤكد الإدارة الأميركية ومنظومة السبع على الإكراه الاقتصادي للصين، أي فرض ضرائب متشدّدة على وارداتِ اقتصادية من أستراليا وكوربا الجنوبية مثلاً، المتحالفة مع أميركا، ولكن "حرب" الضرائب تتصاعد بين أميركا والصين، وإن كانت أقلّ حدّة بين أوروبا والصين، بل وإصرار أوروبا على واسعة الاستمرار بعلاقات اقتصادية يشكّل تعافي الاقتصاد الصيني، وضخامة القطاع الصناعي فيه، وضرورة إمداد السلاسل التجارية الدولية مع أوروبا خصوصا، حاجة ماسّة لأوروبا، وكذلك لحركة رؤوس الأموال من أوروبا وإليها؛ الإدارة الأميركية، ورغم التصعيد ضد الصين فإنها تسعى إلى عدم تأزيم العلاقات السياسية

والاقتصادية

والتجارية معها.

تسعى مجموعة البريكس إلى علاقات اقتصادية بين دولها، وهناك دول جديدة ستدخل إليها، وهي من الحلفاء السابقين للولايات المتحدة، وهذا يشكّل خطراً متصاعداً على الهيمنة الأميركية على العالم. من الخطأ النظر إلى "بريكس" من الزاوية الاقتصادية فقط؛ فدول المجموعة هذه "الخمس"، لم تُدِنْ غزو روسيا أوكرانيا في الأمم المتحدة، ودول كثيرة أيضاً. حدث التصويت في مجلس الأمن أو الأمم المتحدة. وبالتالي، يحدث علانية، وليس عبر اتفاقياتٍ سريّةٍ، تقيمها روسيا أو الصين مع تلك الدول، وهذا يوضح أنّ هناك تغيّرات كبرى تجري تباعاً، وتستهدف بالفعل تعزيز نظام اقتصادي عالمي جديد ومتعدّد الأقطاب.

هناك دول ديمقراطية في مجموعة البريكس (الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا) وستنضم دول ديمقراطية جديدة

فجّرت حرب روسيا على أوكرانيا الخلافات بين الدول الكبرى، ولكن أزمة العلاقات الدولية، المهيمَن عليها أميركياً، سابقة لها، وتصاعدت بعدها، والآن تفرض مجموعة السبع عزلة دولية خطيرة ضد روسيا، بينما ترفض مجموعة البريكس تلك، وتعمل من أجل علاقات دولية جديدة، أساسها الأمن وازدهار العالم. هناك دول ديمقراطية في مجموعة البريكس (الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا) وستنضم دول ديمقراطية جديدة. وبالتالي هناك تنوع في الأنظمة المسياسية للبريكس، وكذلك في الأنظمة الاقتصادية، ويتم ذلك تحت "الهيمنة" الصينية، باعتبارها الأكثر تقدّماً، ولديها مشاريع دولية للسيطرة على العالم اقتصادياً "طريق الحرير الجديد، أو مبادرة الحزام والطريق". وبالتالي، وفي الوقت الذي تتشدّد فيه مجموعة السبع ضد "الإكراه الصيني"، وضد

الاستراتيجية الصينية بخصوص إعادة تايوان مستقبلاً، والحدّ من العلاقات الاقتصادية معها، ولنقل ضبطها في حدود معينة، تستمرّ الصين في طريق الحزام والحرير ومجموعة البريكس وشنغهاي، وتمد نفوذها الاقتصادي إلى مختلف

حدّدت مجموعة السبع الكبار، قبل أيام، الأخطار الكبرى عليها، روسيا والصين اللتين لا تتوقفان عن تطوير العلاقات الثنائية، والمتعدّدة الأوجه فيما بينهما، والآن تتوسعان في مجموعة البريكس التي ستنضم إليها دول أخرى، وقد أصبح إنتاجها أكبر من مجموعة السبع الصناعية. وبالتالي، يتّجه العالم حثيثاً إلى نظام عالميّ جديدٍ؛ فهل يمكن أن تتعايش مجموعة السبع الكبار مع مجموعة البريكس بقيادة الصين؟ يبدو الأمر كذلك، وباستثناء روسيا، ولكن الخلافات قابلة للتصاعد مستقبلاً. أغلب الظن لن تُسلّم دولة جنوب أفريقيا في أغسطس/ آب المقبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للمحكمة الجنائية الدولية، حيث هي عضو فيها، ولكن، وتفادياً لخلافاتٍ حادّة مع واشنطن قد يتم نقل اجتماع منظومة البريكس إلى الصين، أو تمثيل روسيا بغير قيصرها.

https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%83%D8%B3%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B9-

% D8% A7% D9% 84% D9% 83% D8% A8% D8% A7% D8% B1

م ع ك النقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

6 - لمواجهة هيمنة الدولار. مجموعة بريكس تصدر عملة جديدة

السبت 03/يونيو/2023 - 10:49 م

كلما أصرت الولايات المتحدة على استخدام مكانة الدولار المهيمنة في النظام النقدي العالمي لمعاقبة البلدان التي لا تحبها واشنطن من خلال العقوبات ، كلما فكر عدد من الدول في إنشاء عملة جديدة قد تتحدى وضع الدولار.

تدرس البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا – الدول الأعضاء في الكتلة الاقتصادية الدولية بريكس – إدخال عملتها الخاصة التي قد تساعد في تجاوز الدولار الأمريكي في التجارة الدولية. قال محمد ساقيب ، الأمين العام للمجلس الاقتصادي والثقافي الهندي الصيني ، وفقا لوكالة سبوتنيك الاخبارية الروسية إن إدخال عملة البريكس اسيتطلب التغلب على تحديات كبيرة لبناء الثقة والقبول بمرور الوقت ، مشيرًا إلى أن السوق يهيمن عليه بالفعل عملات قائمة مثل مثل الدولار الأمريكي واليورو

ومع ذلك ، فإن العديد من البلدان محبطة من هيمنة الدولار وتحرص على الحصول على دولار بديل. وبالتالي ، يبدو أن قبول عملة البريكس لن يكون مشكلة.

ووفقًا لساقيب ، يمكن أن تصبح عملة البريكس الجديدة عملة احتياطية بديلة من شأنها أن تساعد في تخفيف 'العقوبات الاقتصادية المحتملة ، والضعف، والاعتماد على السياسة النقدية الأمريكية. واضاف 'ستوفر عملة البريكس مكانة عالية للاقتصادات الناشئة لممارسة سيطرة أكبر على الشؤون الاقتصادية العالمية ، وتعزيز قوتها التفاوضية في مفاوضات التجارة الدولية

، وتحدي هيمنة المؤسسات المالية التي يقودها الغرب. ' ومن أجل تجسيد هذه الرؤية ، يتعين على أعضاء البريكس معالجة عدد من التحديات مثل الهياكل الاقتصادية المتباينة ، والتفاوتات في الدخل ، والاختلافات الجيوسياسية ، كما لاحظ ساقيب.

وتابع سيتطلب الأمر عملاً هائلاً بمستوى عالٍ جدًا من الإرادة السياسية والتعاون والتنسيق والمواءمة بين الأعضاء ، الأمر الذي يبدو صعبًا ولكنه ممكن تمامًا. وستصبح الأمور أسهل إذا انضم المزيد من الدول إلى البريكس وأبعد الأعضاء قضاياهم الثنائية.

ومع ذلك ، فقد أظهرت دول البريكس بالفعل 'التزامًا بتعزيز تعاونها الاقتصادي وتحدي النظام المالي العالمي الحالي' ، حيث تشير مبادرات الكتلة مثل بنك التنمية الجديد وترتيب الاحتياطي الطارئ إلى 'الاستعداد لاستكشاف آليات مالية بديلة وتقليل الاعتماد على المؤسسات العالمية التقليدية.'

وعلى الرغم من التحديات التي قد ينطوي عليها إنشائها ، فإن عملة البريكس هذه التي لا تزال افتراضية من شأنها أن تساعد في تحسين التكامل الاقتصادي والتعاون بين دول الكتلة ، وتمكينها من اتسيق سياساتها النقدية بشكل أكثر فعالية ، كما أشار ساقيب. كما أشار إلى أن مثل هذه الخطوة ستؤدي إلى اتحول في العملة الاحتياطية العالمية وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في المعاملات الدولية.

https://www.elbalad.news/5794217#:~:text=%D9%84%D8%A7%20%D8%AA%D8%AD%D8
%A8%D9%87%D8%A7%20%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86,%D9%85%D9%86,-

%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A 8%D8%A7%D8%AA%20%D8%8C%20%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A7

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

0 0 0 0 0 0

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

India's exports to Germany may get adversely impacted due to

recession: Exporters

7 – India's exports to Germany may get adversely

impacted due to recession: Exporters

PTILast Updated: May 26, 2023, 01:20 PM IST

The German economy contracting for two consecutive quarters could affect India's export to Germany and Europe as a whole. The most affected sectors would be leather products, chemical and light engineering items, and exports like apparel, footwear, and leather goods. Yogesh Gupta, the FIEO Eastern Region's Regional Chairman, stated that it is too early to comment on the impact of the recession on Indian exports, but Germany being the main growth driver for the EU, the recession there will impact the purchasing there.



Agencies

With the German economy contracting for two consecutive quarters, India's exports from sectors such as apparels, footwear, and leather goods to the European Union nation are likely to be impacted adversely, according to exporters. Data released by the Federal Statistical Office on Thursday shows that Germany's gross domestic product (GDP) declined by 0.3 per cent from January to March. This follows a drop of 0.5 per cent in Europe's biggest economy during the last quarter of 2022.

"This is going to affect Indian exports not only to Germany but Europe as a whole since other countries are also already in recession," Mumbai-based exporter and Chairman of Technocraft Industries Sharad Kumar Saraf said.

He said India's export to Germany stood at USD 10.2 billion in 2022–23 and it could see a fall due to long–term recession in Germany and the most affected sectors would be leather products, chemical, and light engineering items.

Economic think-tank GTRI co-founder Ajay Srivastava said: "Recession will adversely impact India's exports of value USD 2 billion. This includes smartphone, apparels, footwear, and leather goods. In a recession, daily use products are the first to be impacted".

Export of iron and steel products will also be impacted due to the soon to be levied carbon border tax by Germany, he said. Apparel Export Promotion Council (AEPC) Chairman Narendra Goenka said the recession in Germany would affect order flows into

"Business will be down by minimum 10 per cent. This slowdown will definitely impact the investment flow from Germany," Goenka added.

However, Saraf said Germany is the ninth largest investor in India

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفرى

and investments from there may not be affected since in recessionary conditions, German companies would be looking at cheaper alternatives.

Yogesh Gupta, Regional Chairman, FIEO (Eastern Region), said since Germany is the main growth driver for the EU (European Union), recession in that nation will impact the purchasing there. "However, it is too early to comment on the impact of the recession on Indian exports," In 2022-23, India's exports to Germany included machinery (USD 1.5 billion); electronics (USD 1.2 billion), including smartphones (USD 458 million); apparels (USD 990 million); organic chemicals (USD 822 million); footwear (USD 332 million); leather goods (USD 305 million); articles of iron and steel (USD 474 million); and auto components (USD 406 million).

Two consecutive quarters of contraction is a common definition of recession, though economists on the euro area business cycle dating committee use a broader set of data, including employment figures.

Germany is one of the 20 countries that use the euro currency.

https://economictimes.indiatimes.com/news/economy/foreign-trade/indias-exports-to-germany-may-get-adversely-impacted-due-to-recession-exporters/articleshow/100523238.cms

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

8 – OPEC+ dalej tnie produkcję. Chce wyższych cen ropy

OPEC+ chce podbić spadające ceny ropy. Organizacja porozumiała się co do utrzymania obecnych limitów produkcji i zapowiedziała nowe cięcia. Znacząco zmniejszyć produkcję planuje Arabia Saudyjska.

Zdjęcie



OPEC+ zapowiada dalsze zmniejszanie produkcji /123RF/PICSEL

Czytaj więcej na

https://biznes.interia.pl/gieldy/aktualnosci/news-opec-dalej-tnie-produkcje-chce-wyzszych-cen-

ropy,nld,6822756#utm_source=paste&utm_medium=paste&utm_c ampaign=chrome

Kraje produkujące ropę naftową zrzeszone w OPEC+ zgodziły się na dalsze cięcia produkcji w celu podbicia spadających cen. W poniedziałek rano ceny reagowały na decyzję organizacji niewielkimi wzrostami.

Spotkanie OPEC+

W weekend odbyło się spotkanie państw OPEC+, czyli producentów ropy naftowej. Państwa decydowały o wielkości produkcji tego surowca w najbliższych miesiącach. Duże cięcia w

produkcji zapowiedziała już od lipca Arabia Saudyjska, a kolejne obniżki mają przyjść w 2024 roku.



gospodarka

Kryzys? Niewyobrażalne zyski firm sektora ropy i gazu

Dotychczas OPEC+ zmniejszył produkcję o 3,66 mln baryłek dziennie, co stanowi 3,6 proc. światowego zapotrzebowania – podaje agencja prasowa Reuters. Obcięcie produkcji o 2 mln baryłek uzgodniono w ubiegłym roku, a do dobrowolnych cięć łącznie o 1,66 mln baryłek państwa zobowiązały się w kwietniu 2023 roku.

Ograniczenie produkcji miało obowiązywać do końca 2023 roku. W niedzielę państwa OPEC+ zdecydowały o przedłużeniu ograniczeń do 2024 roku. Produkcja od początku kolejnego roku ma spaść o 1,4 mln baryłek dziennie. Do tego Arabia Saudyjska dobrowolnie zadeklarowała obcięcie produkcji o milion baryłek dziennie już od lipca tego roku.

Zdaniem dziennikarzy Reutersa część z nowo przyjętego celu obniżenia produkcji nie będzie wiązała się z faktycznymi cięciami. Bedzie za to wynikała z dostosowania polityki OPEC+ do

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفرى

rzeczywistego – niższego niż deklarowany – poziomu produkcji niektórych krajów. Chodzi o Angolę, Nigerię i Rosję.

Ceny ropy

Celem decyzji OPEC jest podbicie spadających cen ropy. Surowiec ten jest obecnie dużo tańszy niż rok temu. 9 czerwca 2022 roku baryłka amerykańskiej ropy WTI kosztowała 119,4 dolarów, a baryłka ropy Brent niemal 120 dolarów.

Tymczasem w 2023 roku od połowy kwietnia cena baryłki nie przekroczyła 80 dolarów. Na utrzymaniu ceny powyżej tego poziomu zależy zwłaszcza Arabii Saudyjskiej – wskazuje Sameer Hashmi, korespondent BBC na Bliskim Wschodzie.

"Z punktu widzenia Rijadu utrzymanie ceny ropy powyżej 80 dolarów za baryłkę jest kluczowe, aby móc wyjść co najmniej na zero. Saudyjskim urzędnikom zależy na wyższych cenach ropy w celu finansowania miliardowych projektów przeprowadzanych przez księcia Mohammeda bin Salmana, który próbuje zdywersyfikować gospodarkę królestwa" – komentuje Hashmi, cytowany przez BBC.

W poniedziałek o godz. 7.41 rano cena ropy WTI rosła o 1,27 proc. i wynosiła 72,65 dolarów za baryłkę. Cena ropy Brent rosła o 1,17 proc. i wynosiła 77,02 dolarów za baryłkę.

https://biznes.interia.pl/gieldy/aktualnosci/news-opec-dalej-tnie-produkcje-chce-wyzszych-cen-ropy,nld,6822756

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

Now income proof mandatory for Rs 10 lakh investments in small savings schemes

SECTIONS

Now income proof mandatory for Rs 10 lakh investments in small savings schemes

By: Preeti Motiani

, ET OnlineLast Updated: May 27, 2023, 01:22 PM IST

The Department of Posts has issued a circular on May 25, 2023, where it has revised the KYC norms for investing in small savings schemes for investors. The new KYC norms have been made stricter for those making large value transactions in the post office schemes. The proof of source of funds is needed along with the common KYC documents i.e., PAN, Aadhaar.



Getty Images

The government has now made it mandatory for those investing over Rs 10 lakh in post office schemes to provide proof of source of funds. It has also brought all investments in post office schemes under stricter KYC/PMLA compliance rules to prevent misuse for terrorist financing/money laundering activities.

The Department of Posts has directed post office officials to collect income proofs from certain categories of small savings schemes' investors. The department made this announcement via a circular issued on May 25, 2023. The circular has been issued due to the revision of Know Your Customer (KYC)/Anti Money Laundering (AML)/Combating the Financing of Terrorism (CFT) norms, the department stated.

As per the circular issued, customers are being categorised with the perspective of risk involved. High-risk customers are required to provide proof of money that is being invested apart from the commonly followed KYC norms.

The circular has divided customers on the basis of risk perception as follows:

Low risk- Where the customer opens an account or applies for purchase of certificates or applies for credit of maturity/prematurity value of any existing savings instruments with an amount of up to Rs 50,000 and balances in all accounts and savings certificates does not exceed Rs 50,000.

Medium risk – Where the customer opens account or applies for purchase of certificates or applies for credit of maturity/prematurity value of any existing savings instrument with an amount exceeding Rs 50,000 but up to Rs 10 lakh and balances in all accounts and savings certificates does not exceed Rs 10 lakh High risk – Where the customer opens an account or applies for purchase of certificates or applies for credit of maturity/prematurity value of any existing savings instrument with an amount exceeding Rs 10 lakh and balance in all accounts and certificates does not exceed Rs 10 lakh.

The accounts relating to Politically Exposed Persons (PEPs) residing outside India shall fall under High-Risk Category. PEPs are those individuals who are or have been entrusted with

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفرى

prominent public functions by a foreign country, including the Heads of States/Governments, senior politicians, senior government or judicial or military officers, senior executives of state-owned corporations and important political party officials.

As per the circular, the customer has to submit a copy of a document showing the source of receipts of funds for making investments. Any of the following documents can be submitted as proof of the source of funds:

Bank/Post Office Account statement, which reflects the source of funds

Any one of the income tax returns filed during the last three financial years, which co-relates the investment in the gross income

Sale deed/Gift deed/Will/Letter of Administration/succession certificate

Any other document which reflects the income/source of fund Apart from asking for proof of money source for certain investors, all categories of customers/investors (irrespective of their risk categories) are required to produce the following documents to do the investment:

Photograph: Two recent passport size photographs, three in the case of BO. In the case of joint account, photograph of all joint holders should be given

ID proof: Aadhaar and PAN

Address proof: Any one of the following – Aadhaar number or PAN. If these two documents do not mention the present address

and any officially valid document such as passport, driving license, Voter's ID Card, Utility bills (not older than two months) etc.

Do note that the documents must be self-attested by the investor. In the case of a joint account, ID and address proof of all joint depositors are required. For basic savings accounts, the document proving that the depositor is a beneficiary of any government scheme is mandatory.

The circular further specifies that re-KYC must be done depending on the risk of the customer. For high-risk, medium risk and low-risk customers, the re-KYC must be done every two, five and seven years, respectively.

When any depositor or certificate holder requests for credit of maturity value into an existing savings account, it should be allowed only after ensuring that the concerned savings account was opened with due KYC documents applying risk category as per balance in the account after the credit of maturity value. In case a new savings account is opened to credit maturity value, it should be ensured that due KYC documents of appropriate risk category are taken based on the maturity value being credited into the account, said the circular.

https://economictimes.indiatimes.com/wealth/invest/now-income-proof-mandatory-for-rs-10-lakh-investments-in-small-savings-schemes/articleshow/100547161.cms?utm_source=newsletter&utm_medium=email&utm_campaign=Dailynewsletter&utm_content=Story1&ncode=50df5bb7fd3139f82367d5cab5d9ea251a45d6a92b96dba6d27959e73eaa2acd74641cacea1685a4dea0fcabc29396f41abd7562a8a18bc81017d745d702591816ff2885e040512376045aa0c60abdc6

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفرى

Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

10 – Banks, CBI spar over nod for action on fraud loans SECTIONS

Banks, CBI spar over nod for action on fraud loans

By Mayur Shetty

, TNNLast Updated: May 27, 2023, 10:09 AM IST

Bankers say that CBI has the power to call for information and don't require permission to investigate. The agency, however, is of the view that banks are protecting their employees and preventing the recovery of public money lost due to fraud.

IANSHINDICentral Bureau of Investigation (CBI).

(This story originally appeared in TOI on May 27, 2023)

MUMBAI: Are all frauds criminal in nature? Should bank lending be completely rule-bound and objective? Bankers and CBI officials have different takes.

In a meeting of bankers, CBI and Central Vigilance Commission (CVC) last week, the probe agency again raised its long-standing complaint: Lenders are not giving permission to act in cases of fraudulent loans.

Bankers say that CBI has the power to call for information and don't require permission to investigate. The agency, however, is of the view that banks are protecting their employees and preventing the recovery of public money lost due to fraud.

'LENDING INVOLVES DISCRETION'

> Bankers say that if a borrower uses loan amount for another purpose, the account can be classified as fraud

> However, bankers claim that every fraud is not an act of connivance as CBI claims

They say that CBI officials approach with the wisdom of hindsight, and banks' decisions appear questionable to them Rules require authorities to establish that a bank employee made a wrongful gain — a lender suffering a loss is not enough

➤ Bankers say that CBI also sees connivance wherever rules are not followed

Incidentally, while banks can hold back permission to prosecute employees, no such permission is needed after the employee has retired

The bureau is seeking cooperation from banks in establishing connivance by bank officials. However, bankers claim that every fraud is not an act of connivance. "There is a difference between how lenders and the bureau see frauds. In the case of banks, if a borrower uses loan amount for another purpose, the account can be classified as a fraud," said a banker.

A recent law requires authorities to establish that a bank employee has made wrongful gain – a lender suffering a loss is not enough. Section 17A of the Prevention of Corruption Act, which came into force in July 2018, provides that there can only be an inquiry or investigation with prior approval of the 'appropriate authority'.

"In most cases, when CBI comes in for investigation, the matter is a couple of years old, and they come with the wisdom of hindsight because of which even commercial decisions taken by banks appear questionable," said a banker.

For instance, if a steel manufacturer sets up a captive power plant, it can be a part of the business. However, if the power plant is carved out into a separate company, it can amount to diversion.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفرى

The other area of difference is CBI's seeing connivance wherever rules are not followed. "The truth is that discretion is involved in lending and to limit the powers at the branch level, there is a stringent checklist. As a result, most loans are sanctioned at a higher level," said a banker.

Bankers say that they conduct an accountability exercise after a loan goes bad. If the bank finds an employee erred in his responsibility, it takes action against them. Also, if there is suspicion of connivance, a complaint is filed.

Last year, the RBI revised the monetary threshold for state—owned banks to report fraud to CBI. Frauds from Rs 3 crore to Rs 25 crore must be reported to CBI's anti–corruption bureau, provided staff connivance is established. Frauds from Rs 25 crore to Rs 50 crore must be reported to CBI's banking security and fraud cell.

Incidentally, while lenders can hold back permission to prosecute employees, no such permission is needed after the employee has retired.

https://economictimes.indiatimes.com/industry/banking/finance/banking/banks-cbi-spar-over-nod-for-action-on-fraud-

 $loans/articleshow/100543409.cms?utm_source=newsletter\&utm_medium=email\&utm_campaign=Dailynewsletter\&utm_content=Story6\&ncode=50df5bb7fd3139f82367d5cab5d9ea251a45d6a92b96dba6d27959e73eaa2acd74641cacea1685a4dea0fcabc29396f41abd7562a8a18bc81017d745d702591816ff2885e040512376045aa0c60abdc6$

11 – Higher costs for new deposits may hit bankmargins

Higher costs for new deposits may hit bank margins By Joel Rebello, May 27, 2023, 04:55 PM IST

Term deposit rates have risen by about 200 basis points in the last few months as banks have had to catch up with the stronger credit growth. One basis point is 0.01 percentage point.



Higher costs associated with deposit mobilisation could potentially dent net interest margins (NIM) at lenders, although strong growth in advances to retail borrowers should minimise the contraction in core profits as these unsecured loans typically fetch higher returns for financiers. Term deposit rates have gone up by about 200 basis points in the last few months as banks have had to catch up with the stronger credit growth. One basis point is 0.01 percentage point.

However, rates are still lower than the 250 basis points increase in the benchmark repo rate by the Reserve Bank of India (RBI) in the last one year.

"Incremental deposits are still being repriced, which will keep the cost of deposits high. Also, most of the transition in lending rates has already happened so bank margins will be under pressure," said Santanu Chakrabarti, India BFSI analyst, BNP Paribas. "The impact may not be much because it is likely that low-cost CASA deposits will grow due to new credit formation."

The withdrawal of ₹2,000 currency notes may also not offer much relief to banks because the flow of the high-value currency is likely to be slow and spread out, and the swapped funds may also not stay in the banking system for a long time.

"Deposit rates are unlikely to come down in a hurry, which will lead to some pressure on margins," said Mona Khetan, analyst at Dolat Capital. "However, public sector banks could be better placed because a larger proportion of their loans are on the marginal cost of funds based lending rate (MCLR), which gets repriced with a lag sometimes even a year down the line."

Analysts said that although deposit rates have gone up, banks still have a cushion as lending rates have been hiked faster. "Most of the deposit rate hikes have been in the 13-month basket, which is yielding 7.5%, while other rates are broadly where they were. Banks also have a wider high yielding loan portfolio, which can support margins," said S Ranganathan, head of research at LKP Securities. BNP Paribas' Chakrabarti said some banks such as IndusInd, which have a high fixed rate book of CV/CEs and SME loans, will also be able to hold on better. "Confidence in the economy has improved so banks generally will take on more high yielding loans. Higher trading income due to falling bond yields will also cushion banking profitability," he said.

https://economic times.indiatimes.com/industry/banking/finance/banking/higher-costs-for-new-deposits-may-hit-bank-

 $\label{lem:margins/articleshow/100540181.cms?utm_source=newsletter&utm_medium=email&utm_campaign=Dailynewsletter&utm_content=Story4&ncode=50df5bb7fd3139f82367d5cab5d9ea251a45d6a92b96dba6d27959e73eaa2acd74641cacea1685a4dea0fcabc29396f41abd7562a8a18bc81017d745d702591816ff2885e040512376045aa0c60abdc6\\$

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

00000

ثالثاً - أخبار الاقتصاد العربي:

4.3 - 12 تريليون دولار رأس مال البورصات العربية

17يونيو 2023 ، 07:00ص



صندوق النقد العربي البورصات العربية الاقتصاد العربي الدوحة - الشرق

ظهرت النشرة الأسبوعية لصندوق النقد العربي أن رأس المال السوقي للبورصات العربية ارتفع من 4.264 تريليون دولار إلى 4.351 تريليون دولار في نهاية الأسبوع الماضي. وأوضحت النشرة أن رأس المال السوقي لسوق بورصة قطر بلغ نحو 166.8 مليار دولار، في حين وصل سوق أبوظبي للأوراق المالية وصل إلى 729.1 مليار دولار، وبلغ رأس المال السوقي لسوق دبي المالي لنحو 173.8 مليار دولار.

السيولة المحلية بالكويت ترتفع 4 %

28مايو 2023 , 07:00ص



الكويت – الشرق

ارتفع حجم السيولة المحلية في دولة الكويت بختام شهر أبريل الماضي بنسبة 4.06% سنوياً؛ وذلك وفق الإحصائية الشهرية المحدثة الصادرة عن بنك الكويت المركزي الخميس. سجلت السيولة المحلية في القطاع المصرفي الكويتي "عرض النقد 2" نحو 39.46 مليار دينار بنحو 128.7 مليار دولار، خلال ابريل الماضي، مقابل 37.92 مليار دينار بنحو 123.68

مليار دولار في الشهر المماثل من 2022. وعلى أساس شهري، تراجعت السيولة المحلية في الكويت بنسبة 0.17% عن مستواها في مارس 2023 البالغ 39.53 مليار دينار.

بي دبليو سي: اقتصادات دول الخليج تستعيد عافيتها هذا العام 16مايو 2023 , 207:00



الدوحة – الشرق

في الوقت الذي تشهد فيه الاقتصادات العالمية حالياً ما وصفه صندوق النقد الدولي بأنه «تعاف متأرجج» في فترة ما بعد انحسار الجائحة، والتي اتسمت بارتفاع معدلات التضخم والفائدة وعدم اليقين الجيوسياسي، يشهد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي انتعاشاً واضحاً عبر مختلف قطاعاته، حتى أكثرها تضرراً. وتعزى هذه النظرة الإيجابية إلى ارتفاع أسعار النفط والموازنات العمومية القوية على الصعيدين السيادي والمؤسسي، علاوة على جهود التنويع المستمرة والمرونة الاقتصادية التي تتمتع بها دول الخليج في ظل سعيها إلى تحقيق رؤاها الوطنية، وفقاً لأحدث نسخة من نشرة بي دبليو سي الشرق الأوسط الاقتصادية تحت عنوان «المضي قدماً بخطى ثابتة نحو تحقيق الرؤى الوطنية الطموحة». وبحسب النشرة، تتمتع دول الخليج على طويلة الأجل في ظل امتلاكها لموارد مالية ضخمة يمكنها توجيهها نحو حقيق أهدافها المنشودة، وأنظمة سياسية تضمن استمرارية القيادة حتى

الوصول إلى هذه الأهداف وتحقيقها. وبشكل عام، يعد التقدم في مؤشرات الأداء الرئيسية في المنطقة واعدًا مع وجود مجالات للتحسين في مؤشرات أخرى. فعلى سبيل المثال، انقضت نصف المدة الزمنية المتاحة لتنفيذ رؤية السعودية 2030 والتي جرى الإعلان عنها في عام 2016.

وصرح ربتشارد بوكسشال، الشربك وكبير الخبراء الاقتصاديين في بي دبليو سى الشرق الأوسط، قائلاً: «إن دول مجلس التعاون الخليجي ككل تحرز تقدماً جيداً نحو تحقيق الرؤى الوطنية، وتشترك هذه الرؤى الوطنية في التركيز على مجالات منها تنويع الاقتصاد غير النفطى وتحسين البني التحتية والنهوض بعمليات التحول الرقمي وخلق بيئات عمل تنافسية ووضع أهداف توطين القوى العاملة في القطاع الخاص. وعلاوةً على ذلك، تسعى معظم دول الخليج بخطى حثيثة نحو تحقيق أهداف الاستدامة الخاصة بها من خلال مبادرات منها التوسع في قدرات توليد الطاقة الشمسية. ونتوقع أن يزبد الزخم الذي يقود هذا التحول في ظل اقتراب موعد الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ». كما تسلط النشرة الضوء على السرعة التي تحركت بها المنطقة في سعيها لتأمين انتعاش الاقتصاد غير النفطي، حتى في أكثر القطاعات تضرراً مثل الضيافة والنقل وتجارة التجزئة والجملة. وفي عام 2022، سجل قطاع السياحة في خمس دول خليجية المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان تراجعاً بنسبة 8% مقارنة بمستوبات عام 2019. ولكن وبحلول الربع الأخير من عام 2022، سجلت ثلاث دول منها قطر والسعودية والبحرين مستويات أعلى بكثير من المستوبات التي سجلتها لنفس الفترة من عام 2019.

ومن جانبه، علق ستيفن أندرسون، الشريك المسؤول في قسم الاستراتيجية والأسواق في بي دبليو سي الشرق الأوسط قائلاً: «لقد أظهرت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي قدراً كبيراً من المرونة والصمود في مواجهة العديد من العقبات التي تشهدها الساحة العالمية، وتمكنت من خلال نمو المساهمات غير النفطية وزيادة التركيز على الاستدامة من قيادة أجندة التحول على نطاق واسع، وإن استمرار الاستثمار الحكومي في القطاعات والمشاريع الاستراتيجية سيعزز النمو في القطاعات غير النفطية مما سيسمح لنا بالتغلب على أسوأ تباطؤ عالمي خلال عام 2023.»

زيادة في الأرباح الصافية لقطر وعمان للاستثمار بنحو 38 بالمئة في الربع الأول من 2023

04:23 , 2023 مايو 01:43م



شركة قطر وعمان للاستثمار

الدوحة - قنا

زادت الأرباح الصافية لشركة قطر وعمان للاستثمار (شركة مساهمة عامة قطرية) بنسبة 37.89 بالمئة لتبلغ 4.552 مليون ريال في الربع الأول من العام 2023، قياسا بصافي ربح بلغ 3.301 مليون ريال في نفس الفترة من العام الماضي.

وأوضحت أرقام الشركة المنشورة على موقع بورصة قطر اليوم، أن ربحية السهم بلغت 0.014 ريال قطري في الربع الأول من العام 2023، مقابل ربحية للسهم بـ0.010 ريال قطري لنفس الفترة من العام الذي سبقه.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

3.9 % نمو اقتصادات دول الخليج خلال 2023 %3.9 %3.9 أبربل 2023 , 2023



الدوحة - الشرق

توقعت شركة "مباشر كابيتال"، نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الـ 6 بنسبة 3.9 بالمائة خلال العام الجاري 2023، وسط توقعات بضعف وتيرة النمو العالمي المقدر والبالغ 1.7 بالمائة.

ولفتت الشركة أن أربعة من أصل ستة اقتصادات لدول مجلس التعاون الخليجي سجلت فائضا ماليا خلال عام 2022، في وقت كانت تخطط فيه حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز نمو القطاع غير النفطي.

وتقدم مباشر لإدارة الأصول والاستشارات، استثمارات الدخل الثابت بعائد يصل إلى 8 % سنويًا ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتعتمد استراتيجية استثمار في الأسهم بمستهدف 16% توزيعات نقدية سنوية.

ووفقًا لبيان فالأسهم المدرجة بالبورصات الخليجية تقدم تنوعا واسعا بين 11 قطاعا مختلفا، ما يسمح بالاستثمار في محفظة العوائد في معظم الأوضاع الاقتصادية.

وأشارت الشركة إلى أن هناك 368 شركة توزع أرباحا نقدية على مساهميها، من أصل 668 شركة متداولة بأسواق دول مجلس التعاون الخليجي، وأن التوزيعات تأتي في توقيتات مختلفة بما يسمح بالتنقل بين القطاعات للاستفادة منها.

الربط بالدولار

وتربط دول مجلس التعاون الخليجي عملاتها المحلية بالدولار الأمريكي، غير أنها تستورد تضخما أقل ذا طابع انتقالي. كما تتميز العوائد النقدية للأسهم في معظم أسواق دول الخليج بأنها معفاة من الضرائب ومكاسب الأرباح الرأسمالية معفاة كليًّا.

وأضاف البيان أن دول مجلس التعاون الخليجي تقدم من تحركات الأسعار أكثر مكاسب رأسمالية، وتدفع أكثر من 300 شركة جزءًا من أرباحها المتحققة أو المحتجزة نقدًا للمساهمين كل عام.

وتم تصميم استراتيجية استثمار الأرباح النشطة في دول مجلس التعاون الخليجي لاستهداف مكاسب رأس المال وكسب أرباح نقدية متكررة من مجموعة الشركات على أساس ربع سنوي.

ووضعت شركة مباشر لإدارة الأصول معايير معينة لاختيار الأسهم التي تدفع توزيعات الأرباح على أساس ربع سنوي، والتي تضمن أنها تضيف قيمة للمساهمين والمستثمرين.

وقطاعيًّا؛ تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة واسعة من القطاعات، وتعتبر ركيزة مهمة لبناء المحفظة الاستثمارية التي تستهدف مكاسب رأس المال، ذات التوجه الاقتصادي وتقليل المخاطر المنهجية والقطاعية، والأهم من ذلك، هو الحصول على عوائد نقدية من الأسهم التي تدفع توزيعات الأرباح.

وأشارت مباشر كابيتال أن قطاعات تقنية المعلومات والرعاية الصحية فقط (القطاعات الدفاعية التي توفر التأمين للمحافظ خلال الفترات الاقتصادية الانتقالية)؛ لديها ما لا يقل عن 6 شركات توزع أرباحًا نقدية، في حين أن

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

القطاعات المالية لديها 120 شركة والعقارية وصناديق الاستثمار العقاري لديها 31 شركة.

وتتمتع الأسهم بدول مجلس التعاون الخليجي بمتوسط في معدل عائد توزيعات الأرباح ذات العائد المرتفع التي لا تحدث بشكل مستمر.

- https://m.al-sharq.com/article/17/06/2023/43-
- %D8%AA%D8%B1%D9%8A%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-
- %D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D8%A3%D8%B3-
 - %D9%85%D8%A7%D9%84-
- %D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%B5%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

13 - ترتيب الدول العربية حسب غلاء المعيشة عربياً وعالمياً



M E A K-Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الترتيب عالمياً	الترتيب عربياً	الدولة
24	1	لبنان
24	a Luaga N	السودان
35	2	قطر
37	3	الإمارات
41	4	البحرين
44	5	فاسطين
58	6	اليمن
55	6	الأردن
61	7	عمان
62	8	السعودية
63	10	الكويت
100	11	المغرب
112	12	العراق
123	13	مصر
126	14	تونس
129	15	سورية
131	16	الجزائر
138	17	ليبيا

14 - البيان الختاميّ لاجتماع وزراء خارجية العراق والأردن والسعودية وسوريا مصر، لبحث الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية



BY MEDIA2 · 01/05/2023

بدعوة من نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية أيمن الصفدي، واستكمالاً للاجتماع الذي استضافته المملكة العربية السعودية، بدعوة من وزير الخارجية سمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق وجمهورية مصر العربية ومتابعة للاتصالات التي أجراها عدد من هذه الدول مع الجمهورية العربية السورية، وبما يتفق مع المبادرة الأردنية القائمة على إطلاق دور عربي قيادي في جهود حل الأزمة السورية وفق منهجية خطوة مقابل خطوة والمبادرة والمعودية وطروحات عربية أخرى، عقد وزراء خارجية الأردن والسعودية والعراق ومصر اجتماعاً في عمان اليوم الإثنين 1 أيار/ مايو 2023 مع وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية الشقيقة. يمثل هذا الاجتماع بداية للقاءات ستتابع لإجراء محادثات تستهدف الوصول إلى حل الأزمة السورية، ينسجم مع قرار مجلس الأمن 2254، ويعالج جميع تبعات الأزمة الإنسانية والسياسية والأمنية.

وأكد وزراء خارجية الأردن والسعودية والعراق ومصر أولوية إنهاء الأزمة وكل ما سببته من قتل وخراب ودمار، ومن معاناة للشعب السوري الشقيق، ومن انعكاسات سلبية إقليمياً ودولياً، عبر حل سياسي يحفظ وحدة سورية وتماسكها وسيادتها، ويلبي طموحات شعبها، ويخلصها من الإرهاب، ويسهم

في تعزيز الظروف المناسبة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين، يفضي إلى خروج جميع القوات الأجنبية غير المشروعة منها، وبما يحقق المصالحة الوطنية، ويعيد لسوريا أمنها واستقرارها وعافيتها ودورها.

وبحث الاجتماع الجانب الإنساني، والخطوات المطلوبة لتحقيق تقدم في جهود معالجته، وبما ينعكس مباشرة على الشعب السوري الشقيق، إضافة إلى عدد من القضايا الأمنية والسياسة.

واتفق الوزراء ووزير الخارجية السوري على أجندة المحادثات التي ستتواصل وفق جدول زمني يتفق عليه، وبما يتكامل مع "كافة الجهود الأممية وغيرها ذات الصلة:

- 1- الوضع الإنساني
- 2- الوضع الأمني
- 3- الوضع السياسي

وكما اتفق الوزراء على ما يلى:

إن إيصال المساعدات الإنسانية والطبية التي تسهم في تلبية الاحتياجات الحياتية لكل من يحتاجها من الشعب السوري في جميع أماكن تواجده في سورية ضرورة يجب تكاتف كل الجهود لتلبيتها، بالتعاون والتنسيق بين الحكومة السورية وهيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة، بما ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرارين 2642 و 2672.

أن الوزراء يرحبون بقرار الحكومة السورية فتح معبري باب السلامة والراعي أمام منظمة الأمم المتحدة لإيصال المساعدات الإنسانية والطبية بعد الزلزال الذي ضرب سورية بتاريخ 6 شباط/فبراير 2023، وبعبرون عن

ارتياحهم لقرار الحكومة السورية النظر في تمديد هذا القرار، في ضوء أهمية ذلك في ضمان وصول المساعدات إلى محتاجيها.

أن العودة الطوعية والآمنة للاجئين إلى بلدهم هي أولوية قصوى ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة للبدء في تنفيذها فوراً.

تعزيز التعاون بين الحكومة السورية والدول المستضيفة للاجئين، والتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة، لتنظيم عمليات عودة طوعية وآمنة للاجئين وإنهاء معاناتهم، وفق إجراءات محددة وإطار زمني واضح.

أن تبدأ الحكومة السورية، وبالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة، بتحديد الاحتياجات اللازمة لتحسين الخدمات العامة المقدمة في مناطق عودة اللاجئين للنظر في توفير مساهمات عربية ودولية فيها، مع توضيح الإجراءات التي ستتخذها لتسهيل عودتهم، بما في ذلك في إطار شمولهم في مراسيم العفو العام.

تكثيف العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة للدفع نحو تسريع تنفيذ مشاريع التعافي المبكر، بما في ذلك في المناطق التي يتوقع عودة اللاجئين اليها، وبما يفضي إلى تحسين البنية التحتية اللازمة لتوفير العيش الكريم للاجئين الذين يختارون العودة طوعياً إلى سورية، وبما يشمل بناء مدارس ومستشفيات ومرافق عامة وتوفير فرص العمل، ويسهم في تثبيت الاستقرار.

أن تتخذ خطوات مماثلة، وحسب مقتضى الحال، لحل قضية النازحين داخلياً، وبما في ذلك قضية مخيم الركبان.

التعاون بين الحكومة السورية والحكومة الأردنية، وبالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة ذات العلاقة، في تنظيم عملية عودة طوعية لحوالي ألف لاجئ سوري في الأردن، وبحيث تضمن الحكومة السورية توفير الظروف

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

والمتطلبات اللازمة لعودتهم، وبحيث توفر هيئات الأمم المتحدة احتياجاتهم الحياتية، وفق آليات عملها المعتمدة وفي سياق عملية التعافي المبكر التي نصت عليها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن يشمل ذلك في مرحلة لاحقة الدول الأخرى المستضيفة للاجئين السوريين.

تعزيز التعاون لدفع جهود تبادل المختطفين والموقوفين والبحث عن المفقودين وفق نهج مدروس مع جميع الأطراف والمنظمات الدولية المعنية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، وذلك بالتنسيق مع الحكومة السورية.

التعاون بين الحكومة السورية والدول المعنية والأمم المتحدة في بلورة استراتيجية شاملة لتعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتنظيماته، وإنهاء تواجد المنظمات الإرهابية في الأراضي السورية وتحييد قدرتها على تهديد الأمن الإقليمي والدولي.

العمل على دعم سورية ومؤسساتها في أية جهود مشروعة لبسط سيطرتها على أراضيها وفرض سيادة القانون، وإنهاء تواجد الجماعات المسلحة والارهابية، على الأراضي السورية، ووقف التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي السوري، ووفق أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

تعزيز التعاون بين سوريا ودول الجوار والدول المتأثرة بعمليات الاتجار بالمخدرات وتهريبها عبر الحدود السورية مع دول الجوار، انسجاماً مع التزامات سورية العربية والوطنية والدولية بهذا الشأن. وفي هذا السياق، ستتعاون سورية مع الأردن والعراق في تشكيل فريقي عمل سياسيين/ أمنيين مشتركين منفصلين خلال شهر لتحديد مصادر انتاج المخدرات في سورية وتهريبها، والجهات التي تنظم وتدير وتنفذ عمليات تهريب عبر الحدود مع

الأردن والعراق، واتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء عمليات التهريب، وإنهاء هذا الخطر المتصاعد على المنطقة برمتها.

التوافق على خطوات فاعلة لمعالجة التحديات الأمنية المرتبطة بأمن الحدود، عبر إنشاء آليات تنسيق فعالة بين الأجهزة العسكرية والأمنية السورية ونظيراتها في الدول المجاورة.

العمل على استئناف أعمال اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن، وفي سياق الخطوات السياسية المستهدفة تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

أن تعمل الدول المشاركة في الاجتماع مع الدول الشقيقة والمجتمع الدولي لمقابلة الخطوات الإيجابية للحكومة السورية بخطوات إيجابية، للبناء على ما ينجز، والتدرج نحو التوصل لحل سياسي ينهي معاناة الشعب السوري الشقيق والتبعات الكارثية للأزمة السورية، ويحقق المصالحة الوطنية، ويضع سورية على طريق إعادة البناء نحو مستقبل أمن يلبي طموحات الشعب السوري وحقوقه في العيش الآمن الكريم في وطنه، ويعيد لسورية دورها التاريخي في المنطقة.

واتفق الوزراء على تشكيل فريق فني على مستوى الخبراء لمتابعة مخرجات هذا الاجتماع وتحديد الخطوات القادمة في سياق هذا المسار المستهدف معالجة حل الأزمة السورية ومعالجة جميع تداعيتها.

وسيقوم الوزراء بالتواصل مع الدول العربية الشقيقة ومع الدول الصديقة، ومع الأمم المتحدة لاطلاعهم على مخرجات الاجتماع، الذي كان اتفق على عقده خلال الاجتماع التشاوري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن والعراق ومصر في السعودية بتاريخ 14 نيسان/ أبريل 2023. وشكر الوزراء المملكة الأردنية الهاشمية على حسن الاستقبال والاستضافة،

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

وأعرب وزراء خارجية الأردن والسعودية والعراق ومصر عن تقديرهم للانخراط الإيجابي الذي أظهره وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، في بحث المبادرات والخطوات التي عرضت خلال الاجتماع. ودعوا الجمهورية العربية السورية لمواصلة الخطوات والإجراءات للتعامل مع جميع التداعيات الأزمة السورية وصولاً إلى حل سياسي ينهيها، وينهي معاناة سورية وشعبها الكريم. https://mofa.gov.iq/2023/05/?p=37063

15 - العرب في مؤشّر البؤس ... اليأس أيضاً

مالك ونوس، 04يونيو 2023 FacebookTwitterWhatsAppانشر



يمكن القول إنه أُريدَ لقمّة جامعة الدول العربية في جدة أخيراً أن تكون تأبيناً رسمياً لعصر الاحتجاج الجماهيري العربي الذي انطلقت أولى موجاته في تونس سنة 2010. كذلك أن تُوْصِل رسالة إلى الشعوب العربية مفادها بأن ذلك العصر قد ولّى، ولم نُبقِ لكم سوى اليأس عليكم التأقلم معه بقية حياتكم أو المغادرة. وبالتزامن مع تلك القمة، في 19 الشهر الماضي (مايو/أيار)، صدر "مؤشّر البؤس العالمي" لسنة 2022 عن جامعة جون هوبكنز، فكانت النتيجة أن لاحظنا تبوؤ أربع دول عربية بجدارة رأس قائمته التي تضم فكانت النتيجة أن لاحظنا تبوؤ أربع دول عربية بجدارة رأس قائمته التي تضم وتلك البهرجة اللافتة في قمة جدّة، والتي بدت وكأنها صورة أتت من كوكبٍ وتلك البهرجة اللافتة في قمة جدّة، والتي بدت وكأنها صورة أتت من كوكبٍ

آخر ، ليست سوى قمّة لحكّام منعزلين عن شعوبهم الذين تركوهم في تعاسةٍ ، هي من الشدّة إلى درجة أصبحت معها موضوع دراسة في جامعات الآخرين. لم يغادر العرب مرّة هذا المؤشّر، وقد احتلّوا مرّات عديدة قمّته أو مرتبات تلى القمة، على الرغم من أنهم قابعون على ثرواتِ باطنيةٍ، وتتوفر لهم مقوّمات اقتصادية تعطيهم الإمكانية لتحقيق النمو المتوازن والتنمية المستدامة، وعوامل نهوض الاقتصاد الكلى لتحقيق هذه التنمية. غير أن اللافت أن أربع <mark>دول احتلت رأس القائمة، بدايةً من سورية التي كان ترتيبها المسامة التي كان ترتيبها المسامة المس</mark> الثالث عالمياً والأولى عربياً، تلاها لبنان والسودان، ثم اليمن في المركز السابع. كما احتلّت ليبيا المركز 30، تلاها الأردن، إضافة إلى احتلال الجزائر وتونس والعراق ومصر والمغرب مرتبة في مؤشّر التعاسة هذا، ولو اختلف الترتيب. ما يعطى انطباعاً أن الدول العربية، دون غيرها، تشترك بعوامل تسبّب لها هذا التراجع على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي الذي سبب التعاسة لشعوبها. ويعتمد المؤشّر في تحديد مدى سعادة شعوب كل دولة أو تعاستها، على معطياتٍ وبياناتٍ أهمها معدّلات البطالة وانتشارها، والتضخّم ومعدّلات الاقتراض والتكاليف الباهظة المترتبة عليه وتأثيراتها على أحوال الشعب ونمط حياته. وهي المعدّلات التي تتفاوت بين دولة عربية وأخرى، غير أن كثيراً منها تشترك بعوامل باتت مزمنة، وهي البطالة وازدياد معدلات التضخم، بل انهيار قيمة العملة الوطنية نتيجة أداء حكوماتها السلبي.

إذا كان التبئيس سياسةً، سيكون التيئيس نتيجة لتلك السياسة، وهو ما يمكن أن يعيد الشعوب إلى المربّع الأول

تخلّت معظم أنظمة الدول العربية عن الشروط الضرورية لإدارة القتصاداتها، ومنها من أصيب بنكوص حوَّل اقتصاد بلاده الذي كان متطوّراً في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته وثمانينياته إلى اقتصاد ريعي، لا يعتمد على الشروات الباطنية في دخله القومي بقدر اعتماده على الضرائب في رفد خزينة الدولة بالمبالغ اللازمة لعملية الإنفاق الضرورية. لكن، ولزيادة الطين بلّة، سمحت أنظمة كثيرة للفساد أن يتطوّر ويتغلغل ليصبح نمطاً لإدارة مفاصل الدولة، وهو ما عجَّل في وصول عدد كبير من هذه الدول إلى حافة الانهيار الاقتصادي، يحوِّلها إلى دول فاشلة لم تتجح حقن الإنعاش المالية التي تأتيها، بين الفينة والأخرى، من دول الخليج العربي الثرّية في وقف ذلك

ولا يمكن إهمال دور القمع، ودور الثورات المضادّة التي ضربت الدول التي شهدت موجات الربيع العربي، في انهيار الدول التي شهدت تلك الموجات، وفي زيادة شقاء شعوبها، نتيجة دور النخب الحاكمة في تعميق الأزمات الاقتصادية وزيادة التضخّم ومعدّلات البطالة والفقر والتفاوت الطبقي. ولم ينعكس دور النخب الحاكمة هذا في فقدان قدرتها على ضبط إيقاع الانهيار، بل أدّى إلى فقدان الشعوب ثقتها بهذه النخب، وهو ما أوصلها إلى مرحلة اليأس. فإذا كان التبئيس سياسة، سيكون التيئيس نتيجة لتلك السياسة، وهو ما يمكن أن يعيد الشعوب إلى المربّع الأول الذي كانوا فيه عشية اشتعال شرارة ثورات الربيع العربي. وعلى الرغم من سطوع هذه الحقيقة وخطورة هذا الأمر، تتناساه الأنظمة العربية المعنية، أو تحاول إنكاره ملقية كل اللوم في هذا الوضع على تلك الثورات وليس على سياساتها. وفي ممارستها هذا الأمر،

تعود الأنظمة إلى سياسة دفن الرؤوس في الرمال، تاركةً شعوبها تواجه مشكلاتها وحيدة، مع زبادة ملحوظة في نسبة القمع ومصادرة الحربات.

من أدخل الناس في نفق هذا البؤس ظنّ أنه لم يُبق لهم سوى اليأس الذي زاد الألم لديهم وقطع الأمل، إلا أنه لم يستطع منعهم من أن يحلموا

صدر هذا المؤشّر قبل يومين من النثام قمّة جدّة، وفيه من المعطيات التي تدل على خطورة الوضع في عموم الدول العربية، ما كان يجب أن يدفع القمة إلى أن تخصّص قسماً كبيراً منها للتفكّر فيه، لأنه ينطوي على محانير كثيرة على الحكّام يأخذوها باعتبارهم، بينما هم يتابعون أعمال قمّتهم، أو وهم عائدون في طائراتهم إلى نعيم قصورهم. ولكن كما بدأت القمّة والشعوب العربية مغيّبة عن أعمالها، كذلك ختمت، وكأن جميع الحاضرين غير معنيين بما يُسمّى شعباً. يبدو أنهم لم يجتمعوا على هذا الودّ إلا بعد أن تأكّدوا من تهاوي شعوبهم في آبار اليأس. أليسوا هم من أوجدوا هذا البؤس؟ رفعوا كثيراً من الشعارات، وطرحوا خططاً ومبادرات كثيرة لنمو المنطقة العربية اقتصادياً وزيادة استقرارها. لكن، وكما في كل القمم، لا آليات للتنفيذ، وكأن الهدف من هذه القمم حشد أكبر عدد من الزعماء للصورة الجماعية، لتكتمل الصورة بابتسامة رضى، وينقضي الأمر.

إذا كان مؤشّر البؤس يتحدّث عن معطيات السنة الماضية التي أفضت إلى النتيجة التي أوردها في قائمته، فإن القمة العربية جاءت لتكرس هذا البؤس، وتقول لمن يعنيه الأمر، أو من لا يعنيه: إن تغييراً في الحال الذي وجدتم أنفسكم عليه ليس متاحاً، وفي حالاتٍ كثيرة ممنوعاً، فهل ستنفع الملاءات الثقيلة التي ألقيت على كل تلك الآلام في إخفاء كل هذا البؤس؟ قد تنفع لأيام وربما أشهر أو سنوات، غير أن من أدخل الناس في نفق هذا البؤس

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي

الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry ظنّ أنه لم يُبق لهم سوى اليأس الذي زاد الألم لديهم وقطع الأمل، إلا أنه لم يستطع منعهم من أن يحلموا، ولكن، أي حلم؟

https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8-

- %D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D9%91%D8%B1-
- %D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A4%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A3%D8%B3-%D8%A3%D9%8A%D8%B6%D8%A7%D9%8B

انتهى التقرير The report ended Raport się zakończył